

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

**الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على النمو
دراسة حالة الجزائر من 2005 الى 2017**

تحت إشراف:

طبي الطيب

من إعداد:

- مناد الهام

-

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
يحيوي عمر	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
طبي الطيب	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
زيتوني كمال	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2019

الشكر والتقدير

قال تعالى : (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ)

سورة ابراهيم آية 07 صدق الله العظيم

نشكر الله تعالى القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ويسر لنا أداء هذا العمل المتواضع ونسأله

النجاح المتواصل لنا ولجميع من اتخذ من العلم سلاحا

نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدنا على انجاز هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر الاستاذ

المشرف : **طايبي الطيب** الذي لم ييخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة انجاز هذا العمل

كما لا ننسى جميع من مد لنا يد العون والمساعدة .

ونتقدم بالشكر الجزيل الى طاقم واعضاء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عامة وقسم

علوم الاقتصادية خاصة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة كما لا يفوتنا ان نتقدم بالشكر الى كل من

أعاننا من الاساتذة والطلبة ولو بكلمة طيبة

مناو اللهم



إهداء

بسم الله أبدا كلامي الذي بفضلته وصلت لمقامي هذا الحمد والشكر على ما أتاني أقدم هذا
الجهد المتواضع عربون ولاء لوالدي الكريمين أبي عبد النور الغالي وأمي نادية الحبيبة أطال الله
في عمرهما والى أخواتي الياس و ماسي والكتكوتة الصغيرة نسرين و إلى زوجة أخي

إلى كل عائلة مناد

إلى كل من ساندني وشجعني من قريب أو بعيد

إلى كل من يحبهم قلبي ولم يذكرهم قلبي

مناو اللهم





مقدمہ

لقد شهد العالم عدة تطورات و تغيرات اقتصادية شملت العديد من المجالات و التي تركزت على تمويل الاقتصاد و بصفة عامة وتغير الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اهم المواضيع الاقتصادية التي لفتت قدر كبير من الاهتمام وذلك لما لها من امتيازات في فتح الاسواق العالمية والزيادة السريعة للتجارية الدولية , وحجم المبادلات الدولية .

وتمثل الاستثمارات الاجنبية المباشرة احدى مصادر تدفق رؤوس الاموال , التي تشهد تطورا كبيرا نظرا لدور المهم والحيوي الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة , و المساهمة في تكوين راس المال و تحسين المهارات و الخيرات , و لقد اعطى الاستثمار الاجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل كونه احد مصادر توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة و المتخلفة .

كما يمثل النمو الاقتصادي مند القدم هدفا واسعا تسعى جميع الدول والامم على تحقيقه , و البحث عن وسائل و العوامل التي من شأنها تحقيق رفاهية الافراد المجتمع من اجل بناء اقتصاد قوي.

الاشكالية

بناء على ما سبق نطرح الاشكالية التالية :

- ما اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الفترة (2005_2017)؟

أ. الأسئلة الفرعية

- ماهي اهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- هل يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي ؟
- هل يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو بطريقة ايجابية ؟

ب. فرضيات البحث

تقوم هذه النظرية على عدة فرضيات اهمها

- توجد عدة نظريات مفسرة الاستثمار الاجنبي المباشر
- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر على زيادة النمو الاقتصادي
- يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بطريقة ايجابية

ت. اهمية الدراسة

تكمن اهمية هذه الدراسة لزيادة الاهتمام بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر , كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية و اعتباره من ابرز عناصر التنمية للدول النامية و المتخلفة التي تعاني من ندرة راس المال .

ث. اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى عدة اهداف اهمها

- التعرف على ماهية الاستثمار الاجنبي ,وماهية النمو الاقتصادي
- التعرف على اثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي
- معرفة واقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر و علاقته بالنمو الاقتصادي

ج. اسباب اختيار الدراسة

هناك عدة اسباب لاختيار هذه الموضوع نذكر منها :

- اهتمام الدول النامية بشأن جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
- الميل الى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات متلاحقة
- الرغبة في معرفة الدور الفعال الذي يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر , باعتباره مصدرا هاما لتمويل و تطوير القطاعات الاقتصادية , و زيادة معدلات النمو الاقتصادي

ح. حدود الدراسة

من اجل معالجة هذه الدراسة اعتمدت على اطارين , اطار زماني و مكاني :

- الحدود المكانية هذه الدراسة تخص واقع الجزائر بالتركيز على الاستثمار الاجنبي المباشر
- الحدود الزمانية تحديد الفترة من (2005 _ 2017)

خ. منهج الدراسة

لتحقيق اهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على :

- المنهج الوصفي في محاولة الاجابة على الاشكالية المطروحة في البحث , و مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لسرد مختلف التعريفات و المفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر , و النمو الاقتصادي و العلاقة المتبادلة بينهم و كذلك وصف المتغيرات
- الاسلوب التحليلي الكمي و تم استخدامه لتقدير العلاقة قياسيا

د. صعوبات البحث


ان اهم الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة في مايلي :

- غلق المكاتب والجامعات بسبب فيروس كورونا

• صعوبة الحصول على معلومات و الاحصائيات الدقيقة

ذ. هيكل البحث

لغرض الاجابة على الاشكالية المطروحة في الدراسة و التساؤلات الفرعية , قسمت هذه الدراسة الى ثلاث فصول , حيث كان الفصل لاول هو الاطار نظري للاستثمار الاجنبي المباشر و الفصل الثاني هو الاطار النظري لنمو اقتصادي و الفصل الثالث هو فصل تطبيقي لاثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي و هي اهم الدراسات السابقة المتناولة على هذا الموضوع و العلاقة التي تربط بين الاستثمار الاجنبي و النمو الاقتصادي .



الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث 1: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

مطلب 1: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

فرع 1: تعريف الاستثمار.

فرع 2: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المنظمات

فرع 3: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين.

مطلب 2: دوافع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

فرع 1: دوافع التصدير.

فرع 2: دوافع الاستيراد.

فرع 3: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث 2: تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

مطلب 1: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1: نظرية كلاسيكية

2: نظرية عدم كمال السوق

3: نظرية عدم الاحتكار

مطلب 2: معوقات و مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

1: معوقات

2: مزايا

خاتمة الفصل

تمهيد

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطور عالميا ملحوظا و أصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار في دول نامية و أخذ يتقاضى هذا الأخير من مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في نقل و تحويل الأموال عالميا و تخطيطها للحدود و بناء شبكات في دول العالم و هذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة. و يهدف الوقوف على الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين؛

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعدد الاقتصاديين على إعطاء تعاريف مختلفة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ولم يتم إعطاء تعريف موحد لهذا استغرق إلى تعاريف متعددة لهذا الملف من الاستثمار.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعريف الاستثمار لغه : في المعنى اللغوي تعني كلمة استثمار إلى وظيف ماله لزيادة دخله أو الحصول على انتفاع به¹, و يقصد به الحصول على المثرة².

اقتصاديا <حسب Keynes>: هو الإضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الإنتاجي لفترة معينة³.

وحسب <جيمس جورا تيني> : هو تدفق الاتفاق على القصور المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل ,أو من اجل خلق منافع للمستهلك في المستقبل⁴.

أما التعريف المحاسبي للاستثمار: هو الأصول التي تستخدمها المؤسسة بصفه دائمة لإنتاج وبيع السلع والخدمات و لا يتم حيازتها بهدف البيع وهي جميع الأملاك والقيم الدائمة المعنوية والملموسة.

- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين:

تعريف John Dunning: والذي يعني احد أهم المختصين في دراسة الاستثمار المباشر وهو يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أداة ليست فقط لتصدير رأس مال للخاصة بل هي أيضا أداة ينجم عنها صفقه كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم الشركات.⁵

¹ محمد بشير علية - القاموس الاقتصادي- المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت 1985 ص32

² جون ماينارد كينز - النظرية العامة للتشغيل و الفائدة- ترجمة الهام عيد روس, الطبعة الأولى. ابوظبي الإمارات العربية 2010 ص116

³ جيمس جورا تيني- الاقتصاد الكلي- الاختيار العام و الخاص. ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان, عبد الأعظم. دار النشر الرياض 1998 ص251

⁴ عاشور كتوش- المحاسبة العامة- أصول و مبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني. ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر- 2003 ص77

⁵ مرفوق الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات متعددة الجنسيات - ترجمة علي محمد اتقى عبد الحسين- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1986 ص92.

الفصل الأول — الإطار النظري واللغوي لدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر

تعريف جيل برتان: يعرفه على انه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة على المشروع ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من المستثمر وجده بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية.¹

تعريف Gregory Mankiw: يرى انه عندما يقدم بلد ما بتوقيع المستثمرين للحصول على عوائد استثماراتهم كما يمثل طريقة الى نمو الدول على الرغم من جزاء الفوائد.²

- تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف بعض المنظمات العالمية:

تعريف منظمة UNCTAD: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: يعرف على انه توظيف أجنبية في موحداث رأسمالية ثابتة في دول معينة كما انه ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منظمة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته.³

تعريف I-MF صندوق النقد الدولي: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مباشرة إلى امتلاك المستثمر 10% من الأسهم العادية ليؤكد مساهمته.

تعريف O.E.C.D: منظمة التعاون الاقتصادي و المثية: بأنه استثمار لإغراض بناء علاقات اقتصادية دائما تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا.

تعريف الهيئة المحاسبية المكلفة بإعداد ميزان المدفوعات الأمريكي: على انه كل التدفقات التي تتم الى شركة أجنبية أو كل حيازة جديدة لجزئ من ملكية شركة اجنبية شرط تمنح المقيمين بحصة هامة في بلد المستثمر و يتجاوز النسبة 10%⁴

المطلب الثاني: دوافع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الدوافع لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر منها المصدرة و المستوردة؛

أولا دوافع التصدير الاستثمار الأجنبي المباشر:

1: طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورهم في دفع المستثمر إلى مزاوله نشاطه عبر الحدود اذ أن هناك مناطق النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة القيام المنتج لغرض تفادي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته.

2: زيادة الفوائد: تتحقق الزيادة في الفوائد من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل الرخص الأيدي العاملة مقارنة مع الأيدي العاملة في الدول المتقدمة.

¹ جيل برتان, للاستثمار الدولي . ترجمة علي مقلد- منشورات عويدات. بيروت 1982 ص11.

² جيل برتان, للاستثمار الدولي . ترجمة علي مقلد- منشورات عويدات. بيروت 1982 ص11.

³ Gregory Mankiw, Principales of Economies – wthed . Chaima 2007 p561

⁴ هناء عبد الغفار- الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية. الصين بيت الحكمة. 2002 ص14

الفصل الأول — الإطار النظري واللغوي لدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر

3: تخفيض المخاطر: تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأصلية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل الحرب والتأمين وزيادة الرسوم الحكومية، انتشار الاستثمارات على عدد كبير من الدول يعمل على التحكم بتلك المخاطر للحد الأدنى.

4: زيادة المبيعات: تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسيين هما؛ اهتمامات المستهلكين والزبائن لمنتجاتها والرغبة والقدرة على الشراء وان التوسيع مبيعات الشركة المتعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للإعمال الدولية

1-5: تحسين الموارد وضمان توافرها: يبحث المنتجون والموزعون على منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية ويهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه الموارد والأجزاء والكمية والجودة والأسعار المرغوبة وبالتالي تحقيق المبيعات بذلك الحجم الكبير هذه الإستراتيجية التي تعتمد على تحسين جودتها والتميز على منافسيها

1-6: زيادة الصادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر: على سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دورا هاما في صادرات الولايات المتحدة الأمريكية³.

1-7: الرغبة في النمو: وقد تلجأ الشركة إلى أقامه مصنع لها في الخارج إذا ما وهبت منافسه محليه من طرف مستورد بسعر اقل من سعر الشركة حيث تختار الشركة البلد. يتم فيه الاستيراد من اجلي الحصول على المزايا من انخفاض التكاليف أسعار البيع.

1-7: السياسة الاقتصادية للدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار ان هذا الاستثمار يكون بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، حيث يؤدي إلى فتح أسواق جديدة وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة¹.

ثانيا دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر:

1: سد فجوة الادخار- الاستثمار: تعاني الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية حيث يعجز الادخار المحلي على توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والفرص الخارجية¹.

2: نقل التكنولوجيا الحديثة: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو والاقتصاد والتسريع وتيرته والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل تكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على توظيفها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي وبعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا².

¹ عثمان عيسى العمري- المعضلات الاخلاقية و اثرها في تراجع اهداف عمليات الشركات متعددة الجنسيات. الاردن ص20

² طاهر مرسي عطية- أساسيات إدارة الأعمال الدولية- الطبعة الأولى. دار النهضة العربية- القاهرة 2000 ص185

الفصل الأول — الإطار النظري واللغوي لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر

3: تحسين وضعيه ميزان المدفوعات: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رأس مالية الأجنبية و عائدات تصدير هذه الشركة وتوفير للعملاء الصعبة نتيجة الإخلال بالواردات.

4: تخفيض مستوى البطالة: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكله البطالة وذلك من خلال قدرته على توفير فرص العمل الجديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشائها لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية.

5: زيادة التراكم في الرأسمالية الثابت والإنتاج الوطني: يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقامه مشاريع جديدة مما ينجز عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع أن ينعكس هذا الأمر بشكل إيجابي ومتزامن على الإنتاج المحلي.

6: الاستغلال الأمثل للموارد الضعيفة: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعیه ضخمة المعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية غير أن الطاقة الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تلقى الاستغلال الكلي لهذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية.

ثالثا- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في:

1- الاستثمار المشترك: تعد المؤسسات المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الإستراتيجية حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج السلع أو خدمات لإغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو التصدير على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه مثل رأس مال والمراد الخام والمهارات التنظيمية والمشارك وتوقف عليه المشروعات المشتركة على مدى سلامة البنية الاستثمارية وتمنح الشركاء المحليين بمراكز قوية¹

2- الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل: يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر الأنواع تفضيلا للشركات المتعددة الجنسية ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة. ويعد هذا النوع من الاستثمار أكثر تفضيلا لشركات المتعددة الجنسية كأنه يضمن السيطرة الكاملة على الإنتاج والتسويق في حين نجد الكثير من الدول النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركة بالتملك الكامل للمشروعات الاستثمارية.

3- الاستثمار في المناطق الحرة: يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء للمشروعات الاستثمارية بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة، وان أهم هدف لإقامة المناطق

¹ عبد الكريم هباش - الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة. جامعة الجزائر

الفصل الأول — الإطار النظري واللغوي لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر

الحرّة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما المباشر حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرّة بيئة اقتصادية جديدة تقضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتنقل التكنولوجيا وغيرها من الأنشطة, وتعمل الدولة على مناطق جاذبة للاستثمار عن طريق منح المشاريع الاستثمارية والعديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية¹.

المبحث الثاني: تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- النظرية الكلاسيكية : لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط².

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهه نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز ينتجها للشركات المتعددة الجنسيات وتستند هذه النظرية على عدد من المبررات منها:

- ميل الشركات متعددة الجنسية إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح إلى البلد الأم بدل من استثمارها في الدول المضيفة.

- قيام الشركات المتعددة الجنسية بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

- إن ما تنتج الشركات المتعددة الجنسية قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية البشرية الشاملة في الدول المضيفة.

- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين الأفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين.

- وجود شركه أجنبية قد يؤدي يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق الشيعة الاقتصادية ومن بين الانتقادات المقدمة لهذه النظرية أنها مبنية على فرضيه المنافسة التامة وهي فرضيه غير واقعية.

2- نظرية عدم كمال السوق: تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص المعرض من السلع فيها³.

كما تتوفر بعض الجوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على التنافس ومن بين أهم هذه العناصر:

- اختلافات جوهرية في نوعيه إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

¹ معهد السيد السعيد- الشركات عابرة قومية ومستقبل الظاهرة القومية. سلسلة عالم المعرفة- رقم 398 الكويت 2004 ص 516 إلى 518

² محمد الفريشي- التنمية الاقتصادية, نظريات وسياسات وموضوعات - الطبعة الأولى. الأردن 2007 ص 55

³ عمر صقر- العولمة و القضايا الاقتصادية المعاصرة- الإسكندرية. الدار الجامعية الإسكندرية 2003 ص 48

الفصل الأول — الإطار النظري واللغوي لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر

- توفر المهارات الإدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما تتوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من قرارات الحكم التي تجعل إنتاجها اقل كلفه مقارنة مع الشركات المحلية.
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة.
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها التي تمنح الشركات المتعددة الجنسيات هدف جذب الاستثمارات في دول النامية.
- من بين الاستفادة التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج.
- كما يمكن القول أن مدى إمكانية أو واقعية هذه النظرية في تحقيق أهداف شركه المتعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط وإجراءات جمركية التي تصفها الحكومة دول المضيفة النامية أو المتقدمة.
- 3- **نظرية الميزة الاحتكارية:** تعتمد هذه النظرية على فرضية التمويل في تفسيرها للظواهر و الأسباب التي تؤدي بالشركة المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتمد هذه النظرية على فكرة امتلاك الشركة المتعددة الجنسيات على قدرات وإمكانات لا تتمتع بها الدول المضيفة.
- كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال حقوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية.
- وكان هايمر أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل السوق ذات هيكل احتكاري.
- وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق الاحتكاري ولم تراعي نظرية السوق اليابانية حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل يعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل عنصر العمل و الميزة التنافسية ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة¹.

¹ عبد السلام أبو قحف - اقتصاديات الأعمال الدولية - جدوى المستثمرات المنتجة. ص 398

الفصل الأول — الإطار النظري واللغوي لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: معوقات ومميزات استثمار الأجنبي المباشر.

1- مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فورا العمل بفروع الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة ويقوم العاملون بهذه الفروض بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى شركات الوطنية عند الالتحاق بالعمل فيها.
- إقامة علاقات عملية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا.
- قيام فروع الشركات المتعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من آلات و المعدات والمساعدات التقنية بشروط مسيرة في السوق المحلي مما يتيح للشرك الوطنية فرصة إنتاج السلع بالموصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى أسواق خارجية.
- قيام المنافسة بين فروع الشركات المتعددة الجنسية والشركات الوطنية يدفع الشركات الوطنية نحو محاوله الحصول على أحدث الأنظمة التقنية والإدارية وتطويرها من خلال الاكتساب الأنظمة الحديثة وتطوير قدراتها المادية والبشرية.
- سد الفجوة بين الإجراءات والصفقات العامة لتؤدي هذه الاستثمارات إلى حصول الدولة المضيفة على إجراءات جديدة على شكل ضرائب على الأرباح تزيد من إمكانياتها على الاتفاق والسد الفجوة التي تعاني منها.
- دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة لان الآثار الأولية على ميزان المدفوعات تكون ايجابية نتيجة لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأس مالية).
- ارتفاع الدخل في الدول المضيفة نتيجة الاستثمارات الأجنبية.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الرأس مال الاجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح الطرق المؤدية إلى مشروع استثمار وتوصيل شبكات المياه والكهرباء إلى غيرها من الخدمات كما يترتب على الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات,
- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تطوير وتنمية القدرات الإنتاجية وزيادة حجمها وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق الداخلية والخارجية¹.
- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التعاون مع بعضها في النشاطات المشتركة مثل شراء المواد الخام جماعيا والتسوق المشترك والتنسيق في ما بينها والعمل على دمج بعضها ببعض وإدخال أسلوب المشاركة والتدرج بها حتى تصبح قادرة على مواجهة التحديات.

¹¹¹ مصطفى بكر- تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر. ص 32

الفصل الأول — الإطار النظري واللغوي لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر

- يساهم في بناء وتنمية مستويات إنتاجية جديدة من حيث الكم والنوع ورفع إنتاجية العمال الوطنية وتنويع المنتجات وإتاحة الفرص وبدائل متعددة أمام المستهلك لاختيار بينها.

- تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى الطاقة الإنتاجية في الدول المضيفة فضلا عن جزاء من أرباح تلك الاستثمارات بعد استثمارها وتستخدم في توزيع الصناعة المحلية وتكون رأسمال للمحلي.

- يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الخبرات الوطنية على عدم الهجرة إلى الخارج بما يوفره من فرص وظروف عمل تسعى إليه هذه الخبرات خارج البلاد وما تعمل على اتفاق استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها الدول النامية¹.

2- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:


- إن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة ، ذلك كون التكنولوجيا ليست منفعة عامه يمكن لأي فرد أو شركة استخدامها دون مقابل بل تتطلع إمكانية مادية تتناسب مع جدوى هذه التكنولوجيا قد تدفع للشركات الأجنبية مبالغ كبيرة لقاء هذه التكنولوجيا.

- لا يمكن النظر للزيادة في الموارد العامة للدول المضيفة نتيجة فرص الضرائب والرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات على أنها مكسب صافي ففي سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية تلجأ الدول النامية المضيفة إلى منح مزايا عديدة وإعفاءات ضريبية فضلا عن تكلفة ضياع الموارد المحتملة بالإمكان استخدامها لإعراض التنمية الاقتصادية².

- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التلوث البيئي الذي يحدث نتيجة لأسباب عديدة منها التزايد السكاني، التقدم الصناعي، زيادة درجة التقدم التكنولوجي إذ يمكن أن يكون هذا الاستثمار ذو آثار سلبية على البيئة كونه يتركز في النشاطات التي يمكن ان تساهم في تضخم مشكلة التلوث مثل الصناعات الاستخراجية (الغاز الصخري) الصناعات البتروكيميائية و صناعة الاسمنت.

- تمتلك مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قدرات مالية و تضمينية ربما سياسية عالمية مما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها ومصالحها لمؤسسات تعمل فقط من اجل الحصول على أكبر قدر من الربح.

¹ محمد محمد للسيد احمد عامر- البديل الشرعي لمصادر التمويل الدولي المعاصرة في العالم الإسلامي. بيروت دار النشر 1999 ص166
² عصام الدين مصطفى نسيم- النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو. دار النهضة العربية . مصر 1972 ص 103



الفصل الثاني

تمهيد

• **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي.**

المطلب الأول: مفاهيم عامه حول النمو الاقتصادي.

- 1- مفهوم النمو الاقتصادي.
- 2- خصائص النمو الاقتصادي.
- 3- أنواع النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: محددات ومؤشرات النمو والاقتصاد.

- 1- محددات النمو الاقتصادي.
- 2- عناصر النمو الاقتصادي.
- 3- مؤشرات النمو الاقتصادي.

• **المبحث الثاني: أهم النماذج للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي.**

المطلب الأول: النماذج النيوكلاسيكية والكلاسيكية والكنزية.

- 1- النموذج الكلاسيكي 1772-1709
- 2- النموذج الكنزي.
- 3- النموذج النيوكلاسيكي.

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي.

- 1- علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو في التفسير النيوكلاسيكي.
- 2- علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو في التفسير الجزئي.
- 3- علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو في التفسير الحديث.

خلاصة الفصل

لقد اهتم الكثير من المفكرين الاقتصاديين لموضوع النمو الاقتصادي حيث تزايد هذا الاهتمام خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها حيث يعتبر النمو الاقتصادي أداة مهمة في اقتصاديات جميع الدول لهذا تسعى هذا الأخير إلى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي مما ينعكس ايجابيا على مختلف النواحي الاقتصادية بالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي. ومن اجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة قمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: أهم النماذج لنمو علاقته بالاستثمارات الأجنبية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

أولا : مفهوم النمو الاقتصادي.

لقد قدمت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي حيث يعرف انه:

- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن¹.
- يعرف أيضا على انه عبارة عن ظاهرة كمية تعبر عن الزيادة في السكان والنتاج الفردي².
- يعرف أيضا على انه معدل تغيير في نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط وهو وسيلة لتحقيق مختلف الأغراض.
- يعرف أيضا: عبارة عن ظاهره يتمثل في زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.
- وهو حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج.

¹ أبو عبد الله علي سبتي - وسيلة إشكالية التنمية الاقتصادية المستدامة- مقدمة بالملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية. جامعة المسيلة نوفمبر 2009 ص77

² سهيلة فريد النباتي - التنمية الاقتصادية لدراسات مفهوم شامل . دار الراية , عمان 2015 ص61

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي.

حدد سيمون كوزنتس (S.Kuznets) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 على ستة خصائص هي:

- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني: مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في اختباراتها التاريخية للنمو الاقتصادي في 1770 إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، حيث تضاعف متوسط معدلات النمو من نصيب الفرد من الناتج قبل الثورة الصناعية أواخر القرن 18، وتضاعف معدل النمو من 4 إلى 5 مرات وكذلك تضاعف معدل النمو من الناتج الوطني الإجمالي من 40 إلى 50 مرة في قرن 19

- المعدلات المرتفعة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي ارتفاع معدل الزيادة في إجمالي انتاجات عوامل الإنتاج، وأكدت دراسات البنك الدولي أن الارتفاع النسبي لعناصر الإنتاج هو المحدد الأساسي للنمو في الدول النامية وأظهرت دراسات أخرى في معدلات الإنتاج الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% إلى 75% للنمو بالنسبة لنصيب الفرد الناتج من الدول المتقدمة¹

- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي: لقد سجل النمو الاقتصادي عبر تاريخ الدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة للنمو الاقتصادي وهي المعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكل الملائم لعملية النمو، حيث يتمثل هذا التغيير في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الغير الزراعية ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الزراعي ويصاحب هذا التغيير التحول الجوهري في حجم الوحدات الإنتاجية وكذلك التحول المماثل في الوضع المهني.²

- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي: عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات وتعرف عملية التحويل الحضري هذه بالتحديث، ولهذا العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

- الرشادة

- التخطيط الاقتصادي

- التعاون والتوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة²

¹ حربي محمد موسى عريقات - التنمية و التخطيط الاقتصادي - الطبعة الاولى. دار البداية عمان 2016 ص 134-135

² محمد احمد الدوري - التخلف الاقتصادي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983 ص 2-4

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

– الإمداد الاقتصادي الدولي: هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الدولية والمواد الخام و العملة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المرحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية وأيضاً فتح الإمكانيات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة.

– الاستثمار المحدود للنمو الاقتصادي: على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث ما زال يقتصر على ما يعادل اقل من ربع سكان العالم فالأغلبية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80 بالمائة من الناتج المحلي العالمي في ظل العلاقات الاقتصادية الغير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة المختلفة والفجوة تزيد في التوسع أكثر فأكثر¹.

ثالثاً: أنواع النمو الاقتصادي.

يتميز النمو الاقتصادي بثلاث أنواع أهمها:

– النمو التلقائي: يقصد به ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه².

– النمو المخطط: وهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية التخطيط الشاملة لموارد المجتمع و احتياجاته و هو ما يسمى بالتخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات و هناك دور مركزي اختياري للحكومة و هذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفقاً لخطة قومية تتخذ فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف حيث يقوم أساس هذا النمو على السيادة الملكية الاجتماعية واشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

– النمو العابر: وهذا النمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية، ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول العربية النفطية بارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها مما يؤدي إلى ارتفاع استثماراتها وقدم العمالة إليها ثم سرعان ما تنخفض الصادرات النفطية نتيجة انخفاض النفط.

¹ حربي محمد موسى - مرجع ذكر سابقاً. عمان 2014 ص 140-141

² عبد المطلب عبد الحميد- النظرية الاقتصادية. دار الجامعة، مصر 2000 ص 472

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: محددات و مؤشرات النمو الاقتصادي

أولاً: محددات النمو الاقتصادي:

هناك العديد من محددات النمو نذكر منها:

– كمية ونوعية المواد البشرية:

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي} + \text{عدد السكان}$$

من المعادلة نستنتج انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر

في معدل النمو الاقتصادي, أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فان الدخل الحقيقي لا يتغير لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار في الزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجه العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي

– كمية ونوعية الإنتاج:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية, تدرج خصوبة التربة, وفرة المعادن, المياه, الغابات وغيرها. حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض حيث وفرتها و تنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية, هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إذا استغلها الإنسان يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

– تراكم رأس مال:

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع والرأسمالية مثل عامل طرق المواصلات والجسور والمباني وغيرها, أي تراكم رأس مال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل التضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار أو بالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

– معدل التقدم التقني:

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بان أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم والتكنولوجيا من خلال ابتكار واستحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية الأكثر كفاية من الطرق القديمة.

ثانيا : عناصر النمو الاقتصادي:

1- العمل:

يتمثل الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج السلع والخدمات قصد ابتياع حاجته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال وعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبيية العمال كاملين الجنسية والتكوين بما في ذلك اثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل والمتمثلة في بنية الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغيير أو تحقيق تركيبات العمل (الكويت مثلا)¹.

2- تراكم راس مال:

تغيير سلعة تستخدم في إنتاج السلعة أو خدمات أخرى ينتج من تخصص جزئي من الدخل الحالي للاستثمار مستقبلا، حتى يتم توسيع الإنتاج فهو يتمثل بتلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني، إذا فتراكم رأسمال يتعلق مباشرة بحجم الادخار أي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.

ثالثا : التقدم التقني:

هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو طبيعية السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشكل الاختناقات التي تحد من انتاج السلع الجديدة او من نوعية احسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كفي كما يمكن تعريفه على انه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة التقنية من اجل زيادة المستوى المعيشي للسكان.

3- مؤشرات النمو الاقتصادي:

هناك مؤشر يمكن الاعتماد عليه في قياس نمو الاقتصاد

• الناتج القومي الإجمالي الحقيقي:

يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها خلال مدة زمنية معينة، عادة سنة، يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدره بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة النقدية وذلك لاستيعاب اثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي².

• متوسط الدخل الحقيقي للفرد:

¹ عبد الرحمن يسرى- تطور الفكر الاقتصادي- الدار الجامعية. مصر 1998 ص 220

² الهام وحيد دحام- فعالية أداء السوق المالي والقطاع المعرفي في النمو الاقتصادي- المركز القومي للإصدارات القانونية. القاهرة 2013 ص 58-59

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

ويقصد به أن النمو الاقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد وسبب ذلك يعود إلى أنه اتخذت مجرد الزيادة في التاريخ القومي معيار للنمو إذ فقط يزداد التاريخ القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان ومعدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الدخل الفردي أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابت.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: النماذج الكلاسيكية والنيوكلاسيكية و الكينزية.

أولا : النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي: تمثلت أهم النماذج الكلاسيكية في ما يلي:

نظرية ادم سميث في النمو الاقتصادي 1723-1790: لقد شارك ادم سميث مشاركة فعالة في وضع البيانات الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الاقتصادية. التخصص وتقسيم العمل, الا أن دراسته في النمو لم تكن متخصصة وقائمة بذاتها وإنما كانت ضمن دراساته الجديدة في الاقتصاد السياسي في كتابه <ثوره الأمم>.

ويعتقد ادم سميث بان دور الدولة او التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية يجب ان تكون محدودة وبذلك فان الادخارات تؤدي الى زيادة رأس مال وان الطالب على الراسمال لاغراض الاستثمار يكون تلقائيا وان هناك قوة خفية في السوق تؤدي الى حالة التوازن, كما اعتقد ان الإنتاج يتطلب ان يسوق الى الخارج من اجل توسيع السوق المحلية, ومنه آراء ادم سميث تعتمد على الأسس التالية:

- تراكم رأس مال
- النمو السكاني
- إنتاجية العمل

$Y=F(K,L,M)$ ومن هذا المنطق حدد دالة الإنتاج بالصورة الآتية:

- حيث ان: Y : الانتاج
K : راس مال
L : العمل
M : الارض

واعتمد على هذه العلاقة الدالة في زيادة الإنتاج مشيرا الى تكاليف الإنتاج وتقسيم العمل يؤدي الى ارتفاع الإنتاجية وهذا يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي, وذلك يعد حافزا لزيادة السكان ويعد التغيير السكاني وسيلة لزيادة الطلب واتساع السوق.¹

● نظرية ريكاردو في النمو الاقتصادي 1772-1823:

يعتبر ريكاردو من بين ابرز مفكري المدرسة الكلاسيكية والذي عمل على تحقيق آراء وأفكار هذه المدرسة وارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار, منها ما يتصل بالربح والأجور و التجارة الخارجية وما الى ذلك, وفي ما يخص آرائه

¹ صلاح الدين نامق- نظرية النمو الاقتصادي -دار المعارف . مصر 1966 صفحة 53

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

حول النمو الاقتصادي فإنه يرى ان الزراعة تعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان الا انها تخضع لقانون العلة المتناقضة ولم يعطي أهميه تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذلك.¹ حيث انه من خلال تحليله لعملية النمو قسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث طبقات:

الأولى: ملاك الأرض

الثانية: العمال

الثالثة: الطبقة رأسمالية

وطبق الأخيرة هي الطبقة المنتجة والتي تعتبر ضرورية للنمو.²

وعلى أساس تقسيمه للمجتمع الى المجموعات السابقة, يوزع الدخل الى ثلاث حصص رئيسية:

- الأجور التي تدفع للعاملين

- الربح الذي يدفع لملك الاراضي

- الربح هو الحصة التي تحصل عليها الرأسماليون مقابل إشرافهم في العملية الإنتاجية

وإذا كان الدخل النقدي هو الأجور مع الإرباح والربح, نلاحظ ارتفاع حصيللة الأجور والربح يؤدي الى انخفاض نسبة الأرباح في الدخل القومي وصحة هذا التحليل تكون في ظل المنافسة التامة (اي عدم قدرة الرأسماليين رفع أسعار منتجاتهم بعد اضطرارهم لرفع الأجور) وبما ان الأرباح حسب ريكاردو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي فان انخفاضها تؤدي الى تأثير التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي في النهاية الى الركود. ومنه ان ريكاردو يرى ان رأس مال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو و يرى ان التقدم التكنولوجي يؤدي الى انخفاض اجور العمال.

نظرية مالتس **Malthus**: 1766-1834:

تناول مالتس مناقشة النمو والاقتصاد ومشاكله في الجزء الثاني من كتابه <مبادئ الاقتصاد السياسي>³

يرى مالتس ان مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في القوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه القوة باستغلال أحسن لموارد الثروة ولقد قسم مالتس الاقتصاد الى قطاعين, زراعي و صناعي.

¹ فليح حسن خلف - التنمية والتخطيط الاقتصادي - جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع. الأردن 2006 ص 110

² سالم تحنيق النحفي - اساسيات تعليم الاقتصاد - الطبعة الأولى - الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة 2000 ص 316 317

³ ثابت محمد ناصر - العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي - دار المنهج والتوزيع الأردن 2001 ص 60

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

ويرى مالتس ان القطاع الصناعي ينتج عنه انه يتمتع بتزايد الغلة نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه , وفي حيث يمر القطاع الزراعي بتناقص الغلة فيه وتنقص إمكانيه إدخال التقدم التقني.¹

لذلك فهو يرى انه يجب اعطاء اهمية كبيرة للقطاع الصناعي لتفادي تباطؤ معدل التكوين الرأسمالي وتحقيق نمو اقتصادي أصلي، كما يركز مالتس على أهمية الطلب الفعالة على المنتجات في زيادة الانتاج وتطوره حيث انه رفض قانون ساي للأسواق ولقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته وأفكاره انه لا يدوم طويلا.

الانتقادات الموجهة للنموذج الكلاسيكي:

- يعتبر الكلاسيك ان الأرض هي عنصر الدالة للإنتاج وأكدت التجارب انها لا تتدخل في داله الإنتاج.
- يعتبر الكلاسيك ان الأرباح هي مصدر الادخار.
- يعتبر الكلاسيك ان كل الادخارات تكون موجهة للاستثمار هذا ليس صحيح.
- اهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام خاصة في الدول النامية.
- اظهرت التجربة العملية النمو الاقتصادي ان تطورات الاجور والارباح خاطئة ولان الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف بل هناك زيادة.²
- اهمال وتقليل من قبل النظرية إلى أهمية إمكانية التطور التكنولوجي في الحد من اثر تناقص العوائد كما ان نمو السكان لم يتم بمعدلات سريعة التي افترضتها النظرية الكلاسيكية وان النمو الإنتاجية في الزراعة كانت اسرع من معدلات نمو السكان وعليه اعتقاد الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

ثانيا : النموذج الكينزي 1942-1946 :

لقد كان النمو الاقتصادي متقدما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين ولم تتخلله اي مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد 1930-1939 بعد الحرب العالمية الثانية لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو وذلك سبب الثورة الكينزية.³

واهتم كينز بالشروط الملازمة لنمو الاقتصاد القومي واعتبر أن الطلب الفعال في مقدمة الشروط اللازمة وحدد هذا النموذج العلاقة بين زيادة استثمارات النمو الداخلي القومي:

¹ نزار سعد الدين العباسي-مبادئ الاقتصاد الكلي-الدار العالية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع.الأردن 2001 ص366

² عبد الرحمن يسرى- تطور الفكر الاقتصادي -الدار الجامعية. مصر 1998 ص 220

³ مايكل ايدجمان- الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية- ترجمه محمد ابراهيم منصور افرون .دار المريخ الرياض 1999 ص 457

$$M = \frac{1}{1 - mpc} = \frac{1}{mps}$$

M: المضاعف

mpc: الميل الحدي للاستهلاك

Mps: الميل الحدي للادخار

كما يبين التحليل الكينزي ان المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل عند الادخار:

$$Mps = 1 - mpc$$

$$M = \frac{1}{1 - mpc}$$

$$mpc = \frac{1}{1 - M}$$

وبمعنى آخر وهناك ارتباط بين المضاعف والميل الجزئي للاستهلاك ومن اهم النماذج الكينزية في النمو نموذج هارود ودورمار وقد وضع كل منهما مجموعة من الافتراضات النموذجية:

- الاقتصاد مغلق ولا يوجد تجارب خارجية مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي

- افتراض التحقيق الكفاءة والإنتاجية الكاملة للاتفاق الاستثماري مع تحقيق عماله الكاملة عند مستوى توازن

الدخل

- ثبات الميل الجزئي للادخار وتشبهه مع الميل المتوسط للادخار

- ثبات كل من مستوى العام للأسعار بسعر الفائدة المعرفية - معامل رأس مال - سعر الفائدة المعرفية - بنيات

رأس مال

- ان هناك نمط واحد للإنتاج السلعة ولا يوجد هنالك لسلع رأس مالية

- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنسب العام

- ان معدل النمو اللازم للمحافظة على المستوى تشغيل الكامل هو: $S = \frac{S}{Y}$

الادخار=S الدخل الوطني=Y معامل الادخار=S

الانتقادات الموجهة للنظرية النموذج الكينزي:

هناك عدة انتقادات أهمها:

- ان فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس مال الى الناتج غير واقعية حيث يتغير إلى المد الطويل الأمر

الذي يؤدي الى تغير متطلبات النمو المستقر.

- ان فرضية ثبات نصيب كل من رأس مال والعمل غير مقبول.

- ان النموذج لم يهتم باحتمال تغيير مستوى الأسعار وأسعار الفائدة.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

- إن فرضية المساواة بين معامل رأس مال الناتج والمعامل الحدي لرأس مال الناتج غير واقعية خصوصا إذا دخل رأس مال مرحلة تناقص الفوائد.
- ان النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل وهو ما لا يتحقق في حالة البلدان النامية.
- النموذج يفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على الدول النامية.
- يفترض نموذج ثبات الأسعار في حين الأسعار تتغير في البلدان النامية.
- النموذج يفترض اقتصاد مغلق في حين ان الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحا.
- وحيث ان الفرضيات التي يستغلها النمو غير واقعية فان استخدامات النموذج محدودة التطبيق في البلدان النامية.¹

ثالثا : النموذج النيوكلاسيكي:

يقوم هذا النموذج على ثلاث نماذج اساسية:

- نموذج سولو: يعتبر هذا النموذج إسهاما يحمل بذور التطور للنظرية النيوكلاسيكية في النمو وهذا الأمر أدى الى حصول سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:
 - الاقتصاد يتكون من قطاع واحد
 - الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع اسواقه
 - ان هناك تشغيل كامل للعمالة والمخزون رأس مالي
 - دالة الإنتاج متجانسة من ربحه الأول
 - هناك مرونة في الأسعار و الأجور
 - أمكانية الإخلال بين عناصر الإنتاج وخصوصا العمل ورأس مال
 - ان نموذج سولو مبني على تفاعل معدلات أساسية في الاقتصاد الكلي هي:
$$Y = AK^a . L^{1-a}$$
دالة دوغلاس:
 - الانتاج الاجمالي: Y
 - تكنولوجيا: A
 - راس مال: K
 - العمل: L
- انتقادات نموذج سولو: تعرض لعدة انتقادات اهمها:
 - اهمال النموذج لمادة تأثير الاستثمار على النمو.
 - اهمال مدا تأثير تغيير التكنولوجيا وابقائه خارج النموذج رغم أهميته.
 - افتراض نموذج تماثل السلع وهو افتراض غير واقعي خاصة في السلع رأسمالية.

¹ شوقي جباري محمد محبوب الحدد- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا دراسة حالة تونس ,ليبيا .مصر مجله

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

-افتراض الاقتصاد المغلق و زيادة المنافسة الكاملة و هو أمر بعيد عن الواقع و يكون أكثر تعقيدا في البلدان المتخلفة.¹

● نموذج ميد للنمو الاقتصادي:

- قام الدكتور ميد جوهان وهو من انصار المدرسة النيو كلاسيكية أثناء فترة عمله كأستاذ بتوضيح مدى امكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات نظام التوازن الكلاسيكي
- قام نموذج ميد على مجموعة من الفرضيات هي:
- الاقتصاد المغلق وعدم وجود علاقة مع العالم الخارجي
 - وجود المنافسة الكاملة في السوق
 - ثبات عوائد السلع
 - كل السلع الاستهلاكية والرأسمالية يتم انتاجها محليا
 - الملكيات والآلات هي الشكل الوحيد لرأس مال في الاقتصاد
 - افتراض ثبات سعر السلع الاستهلاكية
 - ان هناك استخدام كامل للأرض والعمال
 - افتراض ثبات نسبة الاستهلاك لتسوية الآلات
 - المخزون الفعلي لرأس مال يتمثل في الآلات
 - كمية العمل اللازمة لعملية الإنتاج
 - مساحة الأراضي او الموارد الطبيعية المتاحة
 - عامل الزمن الذي يؤثر على المعلومات المتاحة لاستخدام التكنولوجيا.

الناتج الصافي او الدخل القومي Y يعد دالة لهذه العناصر:

$$Y=B (K.L.N.T)$$

T:الزمن N:الارض L:العمل K:المخزون الفعلي من الآلات Y:الناتج الصافي

¹ سعدي يحيى - تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر - أطروحة الدكتوراه - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة فسنطينة. الجزائر 2007

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

انتقادات نموذج هيد:

- افتراض نموذج للاقتصاد المغلق لا دور فيه لتجارة الخارجية مع إهمال الدور المؤسسي
- افتراض ميدان ساحة نقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الاستهلاكية وهذا غير واقعي
- افتراض مبدأ تشابه جميع الآلات وان هناك اخلاص ك شامل للآلات
- كما انتقد النموذج الرياضي المستخدم بالبداية ولا يضيف العديد من العلاقات الواردة به لذلك عادة قاصرة عند تقديم العديد من البدائل

• نموذج آرثر لويس للنمو الاقتصادي:

إن أهم منهجيات تقييم الأداء القومي في المدى الطويل ارتكز على ما يعرف نموذج الاقتصاديات الثنائية الذي طوره لويس في عام 1954 في إطار الجيل الأول للتنمية, يشمل النموذج على قطاعين للإنتاج قطاع حديث يتوفر على دالة الإنتاج وقطاع قديم (تقليدي) يعتمد الإنتاج فيه على عنصر العمل وعنصر الموارد الطبيعية, غالبا في شكل الأرض القابلة للزراعة وحيث يتصف بوجود وفرة في عنصر العمل تجعل الإنتاجية الحديثة لهذا العنصر تقارب الصفر ويعتمد النمو في مثل هذا النموذج على انتقال العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث حيث يبلغ الاقتصاد مرحلة التحول الهيكلي يتبع بعد ذلك مسار النموذج النيوكلاسيكي.

وان لويس من خلال نمودجه يفترض إن القطاع الزراعي يتميز بانخفاض الانتاجية ومداخل منخفضة ومستوى الادخار ونقص معتبر في التشغيل أما القطاع الصناعي يفترض أن متقدم تكنولوجيا مع مستويات مرتفعة من الاستثمار والعمل على محيط حضاري ويتم جذب اليد العاملة من قطاع الزراعي إلى رأس مالي عن طريق الأجور المرتفعة نسبيا في هذا القطاع.

كما أشار لويس إلى ان هناك أربع قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي النمو إلى القطاع المتحضر:

- تشغيل الفائض للعمل سيؤدي الى إيجاد فرص للعمل وأجور أكثر ارتفاعا.
- أعمال البنية التحتية التي يقوم بها القطاع رأسمالي مثل الطرق والسكك الحديدية تؤدي الى تحسين الانتاجية.
- سيقوم قطاع رأس مالي بتمويل التنمية في القطاع التقليدي عن طريق حصيله الضرائب في قطاع الصناعي.
- التبادل بين قطاعين سيكون لها لصالح إليهما حيث أن اتساع للسوق سيدفع المتحدث في القطاع التقليدي الى زيادة إنتاجهم كما ان القطاع رأس مالي بحاجة الى المنتجات الزراعية.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

الانتقادات الموجهة لنموذج آرثر لويس:

اهمها:

- أن فكرة الإنتاجية للعمل الصغرى في المناطق الريفية يمكن ان تكون في أوقات فقط بحيث في أوقات أخرى من السنة موسم الحرث والجني المحاصيل تحتاج الحالة الى اليد العاملة.
- كما انا فرضية الطلب الثابت لليد العاملة من طرق قطاع الصناعي مثيرة للجدل حيث أن التطور التكنولوجي يؤدي الى تخفيض الحاجة الى اليد العاملة بالإضافة الى فترة الأزمات.
- أن فكرة التقطيع ثم انتقائها بحده لا يمكن التأكيد بان المداخل المرتفعة في القطاع الرأسمالي إن كان سيتم ادخارها بحيث في حالة استهلاك هذه المداخل فلا تبقى أموال تمويل الاستثمارات والتنمية.
- أثبتت التجارب ان الهجرة في الدول النامية من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي كانت دائما أكبر من قدرة استيعاب القطاع الرأسمالي لها مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي:

• أولاً: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو في التفسير النيو كلاسيكي:

اعتمدت النماذج النيو كلاسيكية بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي حيث ركزت هذه المناهج على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة ومن بين هذه المناهج نموذج سولو و نموذج سوان, حيث يقوم هذا النموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس مال طالما ان التكاليف الحدية اقل من الفوائد الحدية حتى يتم التساوي بينهما, ونظرا للدول النامية تتم بقدرة رأس مال كل عامل مقارنة بالدول الغنية الأمر الذي يشجع على انتقال رأسمال من دول الغنية إلى الدول النامية سواء كان ذلك في الشكل الاستثمار الأجنبي مباشر او بناء نموذج جديد لقياس النمو أطلق عليه سولو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

والجدير بالذكر ان سولو ركز في تحليله على الاستثمارات في رأس مال البشري المعبر عنه بنيه العملية التكنولوجية وبنية الطلاب في الجامعات، وتكمن أهمية العاملين السابقين في النمو الداخلي للدول المضيفة النامية.

• ثانياً: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في النموذج الكنزي:

- في ظل نظرية كينز:

لقد ركز كينز على جانب الطلب لتحديد مستوى دخل التوازن ويرى أن أي تغيير في حجم الإضافات (الاستثمار, الاتفاق العام والصادرات) يكون له اثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي يؤثر سلبا او ايجابيا على حجم الناتج الدولي الإجمالي ويصف كينز من خلال المفهوم المضاعف ان حدوث تغيير في حجم المضافات يؤدي الى إحداث تغيير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج في نفس الاتجاه.

- في ظل نموذج هارود و دومار:

حاول نموذج هارود و دومار ان يحدد معدل النمو التوازني اي المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع و يتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض والطلب بالمجتمع ولقد تم صياغة أفكار هارود ودومار في شكل معادلة:

$$g = \frac{S}{K}$$

الادخار الإجمالي S:

معامل رأس مال او بنية راس مال K:

من خلال هذا النموذج تبرز أهمية رأس مال المحلي او الأجنبي وأهمية الادخار وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثاً: علاقة الاستثمار الأجنبي في ظل التقني الحديث:

- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا:

عملية التكنولوجيا هي الآلة الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد الشركات الأجنبية ويكون لها بالغ الأثر الايجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة وتتغير وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم.

ولقد ركز العديد من دراسات تقنية OECD على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على تضييع النمو الاقتصادي وحسب الدراسات التي أجريت في الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند توصلت الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو من خلال استقطاب رأس مال المادي والتكنولوجي الحديث.

- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية القناة الرئيسية التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمارات الى النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ونلاحظ انه على الرغم من اختلاف طبيعة كل منهما الا ان هناك العديد من أوجه التشابه فيما بينها:

- تشابه المحددات كل منهما بحد كبير مثل حجم السوق القريب والبعيد ومدى وجود استقرار.
- تؤثر السياسات الحكومية المتبعة من قبل الدول المضيفة على المتغيرين في السياسة الحكومية الخاصة بالتجارة و لها تأثير قوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و العكس صحيح.
- كل متغير يحفز الآخر، أي و جود علاقة سببية بينهما.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو و واقعه في الجزائر.

● المبحث الأول: علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي.

المطلب الاول: أثره على العمالة والتجارة والاستثمار المحلي.

- فرع 01: أثره على العمالة.

- فرع 02: أثره على الاستثمار المحلي.

المطلب الثاني: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2017/2005

● المبحث الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي 2005/2017

المطلب الاول علاقة الاستثمار الأجنبي بالمناخ المحلي.

المطلب الثاني: اثر الاستثمار على ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

- أثره على الميزان التجاري.

- أثره على ميزان المدفوعات.

تمهيد

خلال الفترة من الزمن عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات مستمرة وملحوظة في مختلف مجالاتها وكان من أبرزها التوجه الى الاستثمارات الأجنبية في المركز بمختلف الدول النامية وأصبحت هذه الاقتصاديات من اهتماماتها المحافظة على تحقيق التنمية الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي لكل من المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية و تحقيق اهم الأهداف المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي والتكنولوجي واعتمد في هذا الفصل على مبحثين:

- المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو وواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- المبحث الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي 2017/2003.
- المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو ودفاعه في الجزائر:

يعتبر النمو الاقتصادي محددًا رئيسيًا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فقوافز معدلات النمو تساعد على تدفق المزيد منها.

المطلب الأول: الاثر على العمالة والتجارة والاستثمار المحلي:

1- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

لقد سبق الإشارة الى ان الدول النامية تسعى جاهزة الى القضاء على مشكله البطالة او الحد منها ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب للاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص شديدة ومتزايدة للعمل كما ان دخول الشركات المتعددة الجنسيات لها مجموعه من الآثار على العمالة منها:

- خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات والمساعدات اللازمة وهذا سيؤدي الى خلق مشروعات وطنية جديدة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي الى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمه سواء ان كانت أساسية او مساعدة.
- ان إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيرة العمالة في المناطق الحرة يخلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المختلفة.¹

2- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية:

هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو من جانب الواردات وهنا نجد الإشارة الى التفريق بين نوعين من الأثر المباشر والغير المباشر:

- الأثر المباشر:

يسبب امتلاك فروع شركات العابرة للقارات التكنولوجية الحديثة ومتقدمه نتيجة الاتفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام. وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها الى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإيرام عقود التصدير نحو الخارج وبالتالي يعتبر استراتيجية تصنيع لترقية الصادرات وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

- الأثر الغير المباشر:

ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول المضيفة يصاحبها عده مزايا, تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من نقل المهارات الإدارية ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الشركات المحلية.² تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات الخارجية في الأسواق وفي إطار المشروعات وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا.

- الاستثمار الأجنبي وأثاره على الاستثمار المحلي:

فقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحويل الطلب الفعال الذي يكفي لتشغيل الطاقة الانتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالإنتاج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي الى زيادة الدخل القومي والوطني وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي

اثر الاخلال

اثر التكامل

¹ عبد السلام ابو قحف- نظرية التدويل وجدول استثمارات الأجنبية- مرجع سابق ص 147-150

² رفيق نجران- الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي. دراسة عالها الجزائر توظيف اطروحة ودكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة 2008 ص95

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

● الادخار القانوني للاستثمار الخاص:

أولاً- قانون النقد والقرض (10/90): كان يهدف هذا القانون الى:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي.
- توزيع مصادر تمويل الأسواق الاقتصادية.
- وقد نص قانون (10/90) على إلغاء كل الفوارق بين المستثمرين المحلي والأجنبي حيث انه يهدف الى تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال لتحقيق الأرباح.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وذلك خلال 60 يوم.
- الصفقات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الجزائر.

ثانياً - قانون الاستثمارات لسنة 1993:

بعد ثلاث سنوات من صدور قانون (10/90) جاء قانون الاستثمارات لسنة 1993 وهو يبين الإدارة الواضحة للدولة من اجل ترقية الاستثمارات وكيفية تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث يركز على:

- عدم فرض شكليات ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثمارات.
- إنهاء التفرقة بين الاستثمارات العمومية والخاصة وهذا يعني المعاملة المتماثلة لكل المستثمرين.
- ويلاحظ ان قانون 1993 فتح المجال لحركة رؤوس الأموال الأجنبية حيث يرخص لها الاستثمار في كل القطاعات لإنتاج السلع والخدمات ما عدا القطاعات الإستراتيجية
- ثالثاً- الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:
- الامتيازات الممنوحة حسب قانون (12/ 93) تتمثل في:
- الحق في تحويل الأرباح التي اذا لم تجد استثمارات.
- الإعفاء من دفع صفوق التحويل بالمقابل عن كل المستثمرات العقارية.
- الإعفاء من ضريبة على الأرباح الصناعية لمدة ثلاث سنوات وتخفيض 50% في السنة الرابعة, 25% في السنة الخامسة.¹

¹ مرغاء لخضر- جوامع ليبية دراسة- مناخ الجزائر- مداخلة مقدمة للملتقى وطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار. جامعة قلمة. ديسمبر 2014 ص 206

4- قانون تطوير الاستثمار الأجنبي لسنة 2001:

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار, لقد حدد القانون الجديد للنظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين وبذلك قد يكون هذا القانون فتح مجال واسع يشمل معنى الاستثمار المستهدف وترقية كل النشاطات التي هيأت سياسات وانشأ هذا القانون هيئتين أساسيين للاستثمار:

- المجلس الوطني للاستثمار CNI :

وهدفه ترقية وتطوير الاستثمار حيث يقترح الاستراتيجيات و أولويات, الاستثمار تكثيف الأرباح للاستثمار كما انه يحدد مجموع الميزانية التي تحد تصرف للصندوق ويعمل الاستثمار من هذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة وتتكون من وزارة مالية وتجارية.

- الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI :

مكلفه بتلقيص وتطوير واستمرارية الاستثمارات والاستقبال المساعد وإعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب والتأكد من احترام الاتفاقيات المتوقعة وتحويل الأرباح لسير صندوق النقد ودعم الاستثمار ويتكون من مجلس ادارة الوكالة.¹

¹ محمد إبراهيم مهدي- فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2010-2000. اطروحة الدكتوراه. جامعة الشلف 2013 ص 133-136.

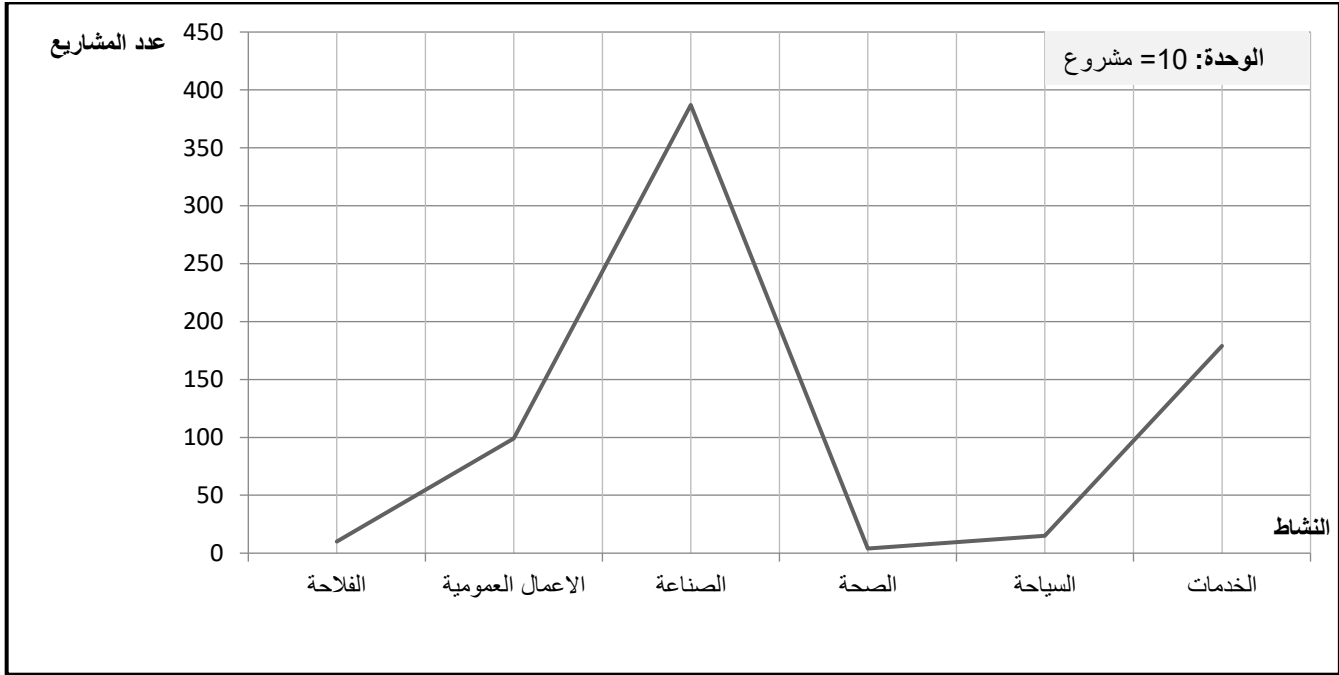
أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال 2000-2016:

الجدول 01:

النشاط	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دج)	نسبة
1- الفلاحة	10	1,44	2021	0,12
2- الاعمال العمومية	99	14,27	472163	27,96
3- الصناعة	387	55,76	889532	52,67
4- الصحة	4	0,57	5982	0,34
5- السياحة	15	2,16	26216	1,55
6- الخدمات	179	25,80	293070	17,36
المجموع	694	100	1688985	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطور الاستثمار 2016

الشكل 01:



المصدر: من إعدادي بناء على إحصائيات الجدول.

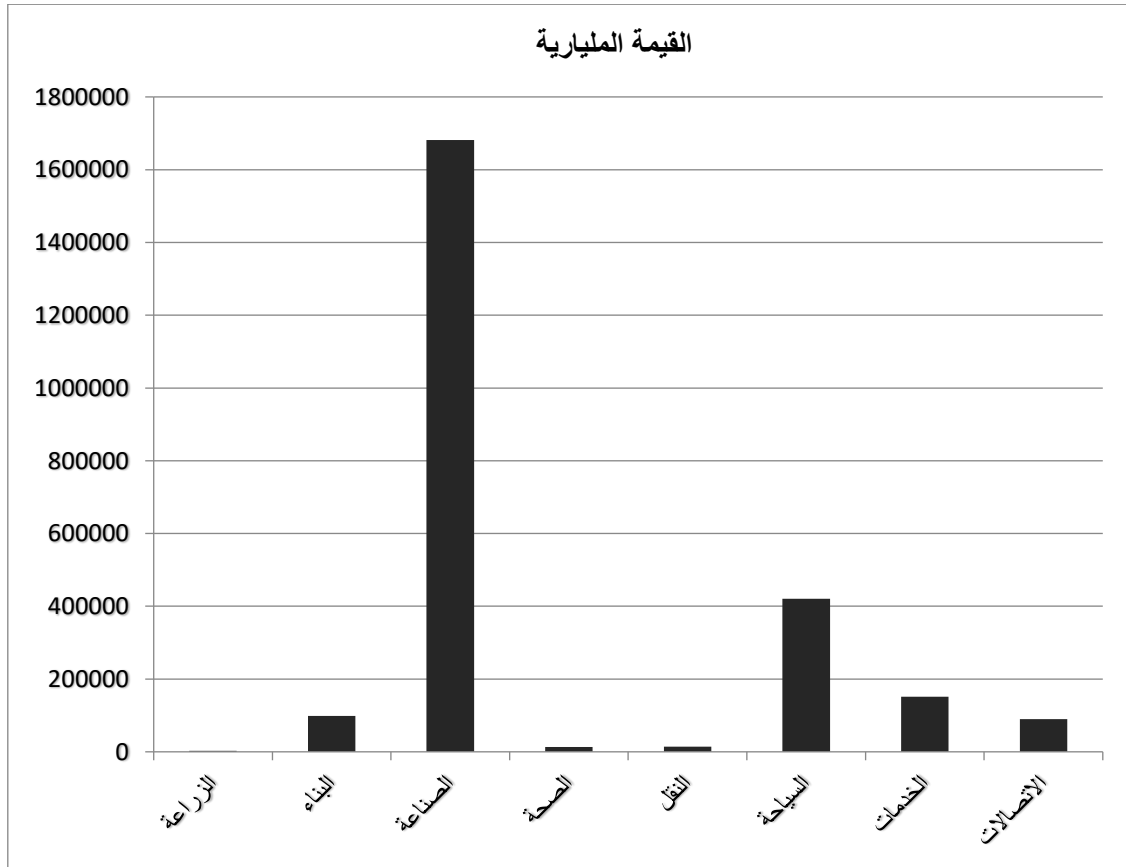
- نلاحظ من الجدول رقم 01: ان الاستثمارات الاجنبية تتوسع على عدد من القطاعات الاقتصادية حيث تحتل قطاع الصناعة والأعمال العمومية والخدمات مكانة الصدارة تبلغ نسبهم 14,27% و 25,8% والصناعة 55,76% أما قطاع الصحة والفلاحة فلم تحض المستويات المرغوبة و نسبهم كانت قليلة او ضعيفة جدا.

- التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال 2017/2005:
الجدول (2): يبين التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة في الجزائر (2005-2017)

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة المليارية	%
الزراعة	10	1,48	3117	0,13
البناء	121	17,90	98996	4,01
الصناعة	386	57,10	1681400	68,03
الصحة	6	0,89	13753	0,55
النقل	21	3,11	13772	0,53
السياحة	11	1,63	420657	17,02
الخدمات	120	17,75	151335	6,12
الاتصالات	1	0,15	89441	3,66

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار dz.andi. www

الشكل (2):



المصدر: من إعدادي بناء على إحصائيات الجدول.

- عند دراستنا لبيانات الجدول رقم 2 نلاحظ:

ان قطاع الصناعة نال أكبر حصة من إجمالي عدد مشاريع الاستثمار و قدرت ب 386 خلال فترة 2005-2017 بقيمة 1681400 مليون دج و قدرته ب 68,03% من إجمالي التدفقات المصرح بها .

أما السياحة احتلت المرتبة الثانية بمبلغ 420657 دج بنسبة 17,02% وتليها قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بمبلغ 151335 بنسبة 6,2% حيث يحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمارية عديدة خاصة في القطاع المالي والبنوك أما باقي القطاعات هي قطاعات ضعيفة, بمعنى آخر لا تستقطب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية.

- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الواردة في الجزائر 2011/2005 (جدول 3)

الجزائر	المستقبل ← المصدر ↓
5,2379	الإمارات
47,7	فلسطين
31,4	تونس
28,5	مصر
0,2	الأردن
5,345,8	المجموع

المصدر: الموسوعة العربية لضمان الاستثمار وامتثال الصادرات ص 127.

من خلال بيان الجدول نلاحظ ان الجزائر سجلت ارتفاعا في تدفقات استثماراتها المباشرة او ذلك في سنة 2011 بينما شاهد التراجع في مصر الأردن و تونس.

– التوزيع الجغرافي للاستثمارات الواردة إلى الجزائر في الفترة 2017/2005

الجدول 04

القيمة بالمليون (دج)	عدد المشاريع	المناطق
898192	277	أوروبا
5683446	274	الاتحاد الأوروبي
119506	68	آسيا
65636	16	أمريكا
1267592	200	الدول العربية
27799	1	إفريقيا
2974	1	استراليا
89992	13	متعددة الجنسيات
2471691	679	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار لسنة 2017. www.dz.andi.

حسب بيانات الجدول و حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لقد كان توزيع الاستثمارات المباشرة على المناطق أن الدول العربية تصدرت القائمة لدى المستثمرة في الجزائر من حيث قائمة الاستثمار في سنة 2017-2005 بمبلغ قدر ب 1267592 مليون دج يأتي بعدها الاتحاد الأوروبي وفي المرتبة الثالثة تليه أوروبا بعدد مشاريع 274 في إفريقيا وأستراليا في المراتب الأخيرة على التوالي.

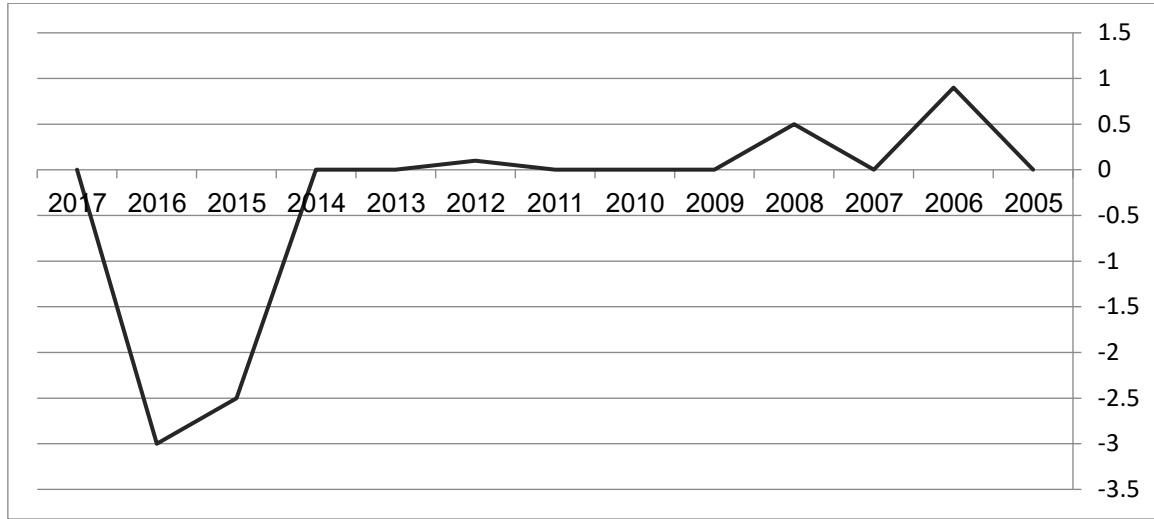
– أهم الدول المستثمرة في الجزائر في فترة ديسمبر 2011 الى 2015
جدول 05

الدولة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دج	عدد المشاريع
اسبانيا	7	22321	3
قطر	2	2150	2
تركيا	2	1737,0	2
لوكسمبرغ	1	837,3	1
الولايات المتحدة	7	408,0	6
فرنسا	15	376,6	13
جنوب افريقيا	1	350	1
سويسرا	3	286,2	3
المانيا	6	175,8	6
بورما	1	159,8	1
دول اخرى	42	664,1	39
المجموع	87	9378	77

المصدر: المؤسسة العمومية لضمان الاستثمار و امتثال الصادرات

نلاحظ من الجدول 4 أن اسبانيا كانت من اهم الدول المستثمرة في الجزائر في فترة 2000 الى 2015 بعدها قطر في المرتبة الثانية ثم تركيا وباقي الدول كانت اقل الدول المستثمرة.

الشكل 3: تطور معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر في الفترة 2017/2005



المصدر: من إعدادي بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح مدى معدل نمو الاستثمار الأجنبي في الجزائر في الفترة 2005 و 2017 نجد انه ارتفع في الفترة من 2005 الى 2017 الى 1.5% تم انخفاض في 2015 2014 الى اقل مستوى (الصفر), وليمعود بشكل مفاجئ في 2015 الى ناقص اثنين وفي 2016 الى نقص وبلغ المستويات المتدنية في هذه السنوات الاخيرة.

من خلال الشكل نجد ان الاستثمار الأجنبي المباشر وصل الى مستويات ضعيفة جدا وذلك يرجع الى توجه FDI الى قطاع المحروقات , وتعتبر الجزائر غير جاذبة للقطاعات الأخرى وبعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي استقبلته البلدان المجاورة.

المبحث الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو في الفترة 2015-2017

المطلب الأول: علاقة الاستثمار بالناتج الإجمالي ونصيب الفرد

الجدول رقم 6 يوضح معدلات الناتج الإجمالي المحلي الواردة من الجزائر في 2017/2005

السنوات	معدل GDP
2005	5,91
2006	1,68
2007	3,37
2008	2,36
2009	1,63
2010	3,63
2011	2,89
2012	3,37
2013	2,77
2014	3,79
2015	3,76
2016	3,3
2017	1,6
المجموع	40,06

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2017

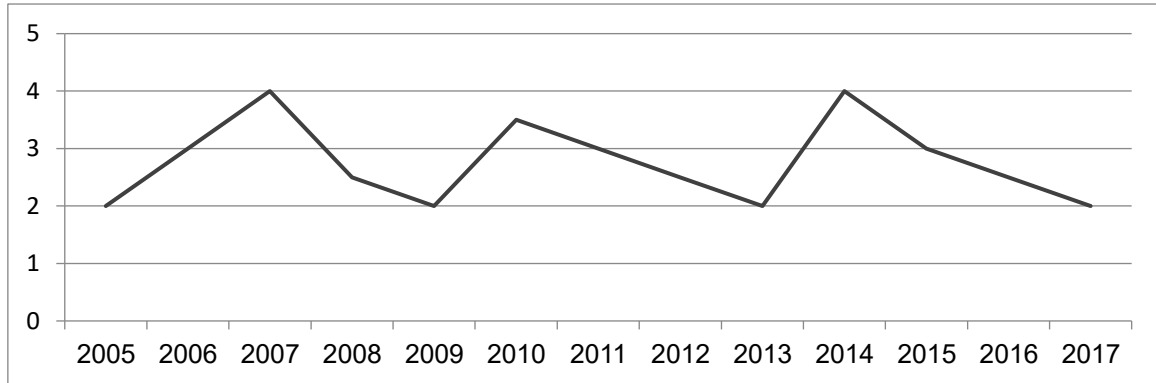
نلاحظ من الجدول اذ في السنة 2005 كان معدل GDP مرتفعا بنسبة 5.91 بالمائة وبعدها أصبحت متباينة في السنوات الباقية, وفي السنة 2017 كان 1,6 منخفضة جدا.

الجدول 6: يوضح معدلات الناتج الإجمالي الصادر من الجزائر في الفترة 2017/2015:

معدل GDP	السنوات
0,29	2005
0,64	2006
-0,07	2007
0,5	2008
0,4	2009
0,16	2010
0,14	2011
0,12	2012
0,12	2013
0,1	2014
1,30	2015
3,8	2016
0,26	2017
	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم 4: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لفترة 2017/2015



المصدر: من اعدادي باعتمادي على بيانات البنك الدولي

الجدول 7:

ارصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 2005 و 2016

المؤشر	الدول	ترتيب	المؤشر	الدول	ترتيب
12,06	السودان	12	55,70	تونس	1
9,77	الصومال	13	50,64	لبنان	2
9,35	قطر	14	46,27	الاردن	3
9,16	فلسطين	15	39,94	البحرين	4
8,45	الامارات	16	29,49	موريتانيا	5
7,61	جزر القمر	17	27,07	اليمن	6
6,31	سوريا	18	26,96	مصر	7
7,20	ليبيا	19	25,61	المغرب	8
6,20	الجزائر	20	23,64	جيبوتي	9
2,17	العراق	21	16,46	عمان	10
1,61	الكويت	22	14,74	السعودية	11

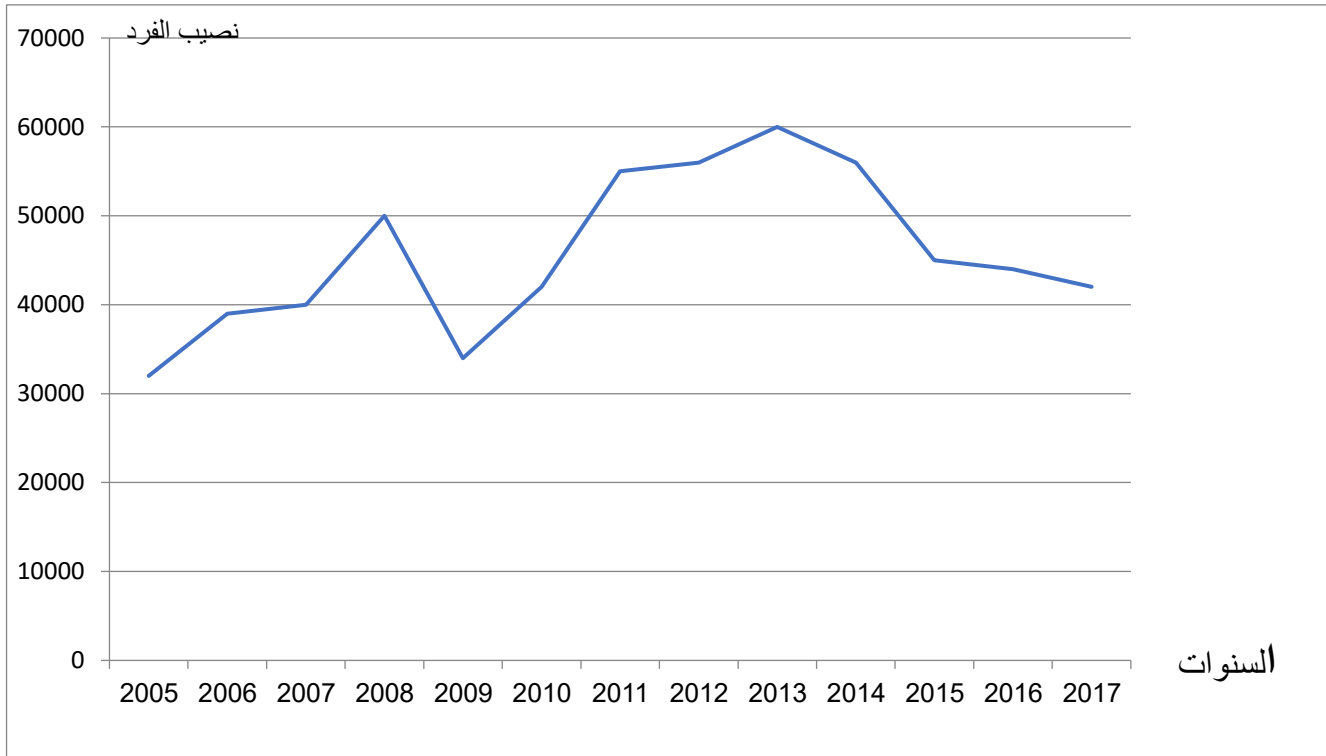
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤتمر الولايات المتحدة للتجارة و التنمية

الجدول 8: تطور معدل وحجم نصيب الفرد من اجمالية الناتج المحلي في الفترة 2005 – 2016

النسبة	نصيب الفرد من اجمالي المحلي	السنوات
4,46	3102,03	2005
0,24	3467,54	2006
1,85	3939,54	2007
1,78	4912,25	2008
0,09	3875,82	2009
1,77	4473,48	2010
0,99	5447,40	2011
1,40	5583,01	2012
0,78	5491,61	2013
1,80	5484,06	2014
1,98	5484,06	2015
1,68	4206,03	2016
	4003,02	2017

المصدر: البنك الدولي

الشكل 5:



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجدول

الجدول 9: مساهمة الاستثمارات الاجنبية في توفير مناصب الشغل في الفترة 2005-2017

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة المليونية	%	عدد مناصب الشغل	%
- استثمارات محلية	59563	99	2100521	79	904762	87
- استثمارات اجنبية	676	1	2471691	21	129254	13
المجموع		100		100		100

المصدر الموسوعة العربية لضمان الاستثمار وأتتمان الصادرات. اطلس بيانات العالم

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة مساهمة الاستثمارات الاجنبية في توفير مناصب الشغل سجلت 13 بالمائة من إجمالي مساهمة الاستثمارات في توفير الشغل خلال الفترة 2005-2017 وان هذه السنة منخفضة جدا ونسبة مساهمة الاستثمارات المحلية في توفير المناصب 87, 18 بالمائة من إجمالي الاستثمارات ونستنتج ان الاستثمارات المحلية تؤدي الى زيادة توفير مناصب الشغل مما يؤدي الى زيادة نمو الاقتصاد ومعدلات النمو.

المطلب الثاني : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات وميزان التجاري في الفترة 2005 2017
أثره على الميزان التجاري (2005 و 2017)

ان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان يلعب دورا مهما وجوهريا في تحسين هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف ومن ثم على ميزان المدفوعات من خلال وصول هذه الاستثمارات الى أسواق عالمية ومن حيث زيادة قدرتها الضريبية وبالتالي زيادة غزو الأسواق, تحقق الفائض وتقلل للعجز في ميزان التجارة

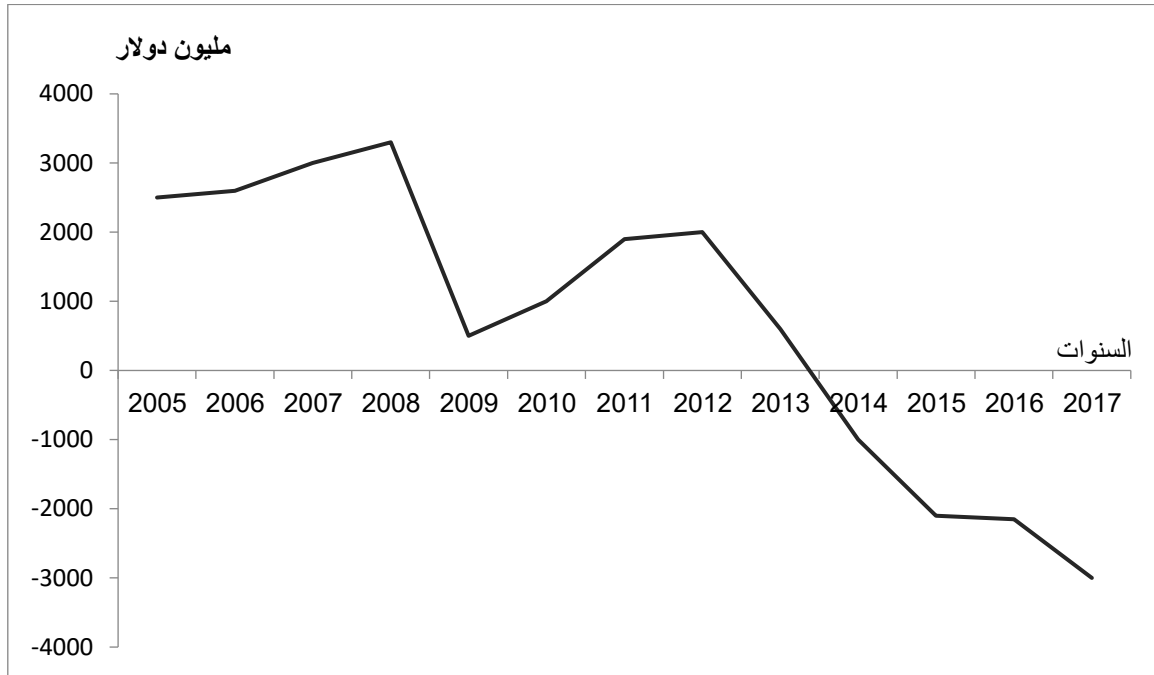
1- تطور رصيد حساب ميزان المدفوعات الجزائري:

الجدول 910 يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2001/2005
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	رصيد حساب جاري لميزان المدفوعات الجزائري
2005	21720
2006	28950
2007	30640
2008	34450
2009	410
2010	12160
2011	19800
2012	12300
2013	830
2014	-9440
2015	-27290
2016	-2620
2017	-22060

المصدر: الاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل 6: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري 2005 و 2017



من اعداد الطلبة وبالاعتماد على بيانات الجدول وعلى برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى ان رصيد الحساب الجاري حقق فائض قدره 8,03 مليار دولار في سنة

2005 وهذا الفائض كان في زيادة الى غاية السنة 2008 حقق 34,45 مليار دولار أمريكي وهذا يرجع الى

فائض في الميزان التجاري والذي قدر ب 40,6 مليار دولار نتيجة لارتفاع اسعار البترول وانخفاض في سنة

2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وبقي هذا الانخفاض الى غاية 2011 قدر ب 19,8 مليار بقي انخفاض

مستمر ثلاث سنوات (2014 2015 2016 2017) سبب انخفاض اسعار البترول.

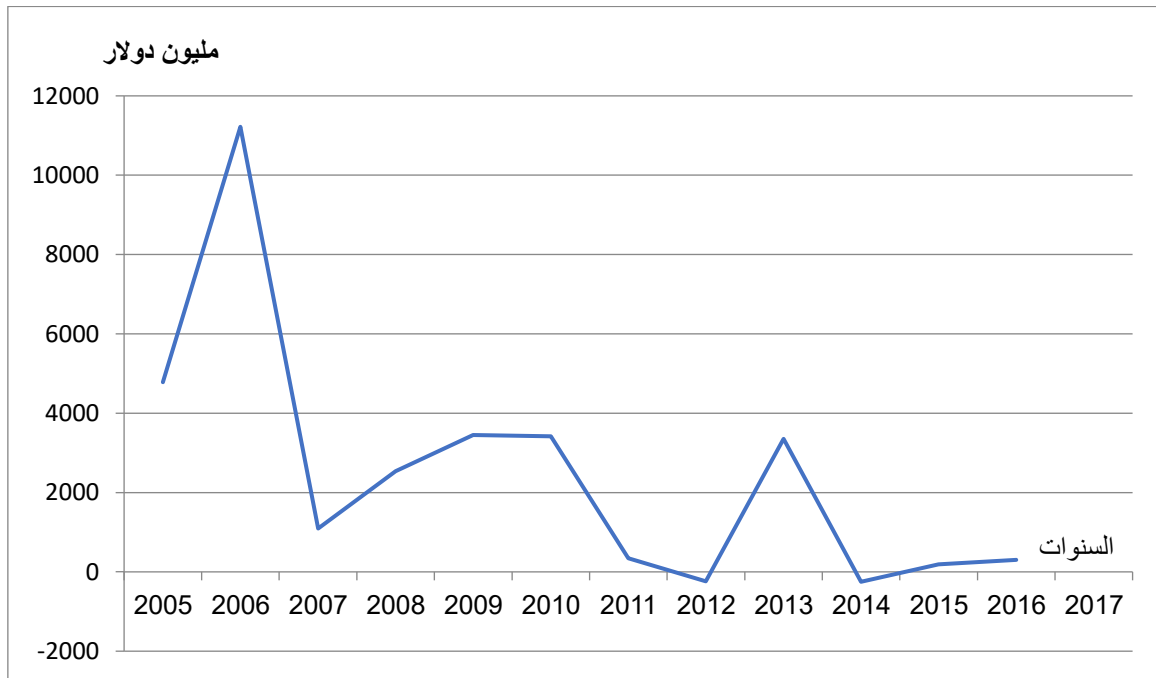
2- تطور رأسمال لميزان المدفوعات الجزائري 2005 / 2017

الجدول 11 يوضح تطور حساب رأس المال لميزان المدفوعات

السنوات	رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات
2005	4780
2006	11220
2007	1090
2008	2540
2009	3450
2010	3420
2011	340
2012	-240
2013	3350
2014	-250
2015	190
2016	300
2017	

المصدر: الاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل 07: الرصيد الإجمالي لحساب رأس مال لميزان المدفوعات 2015 2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

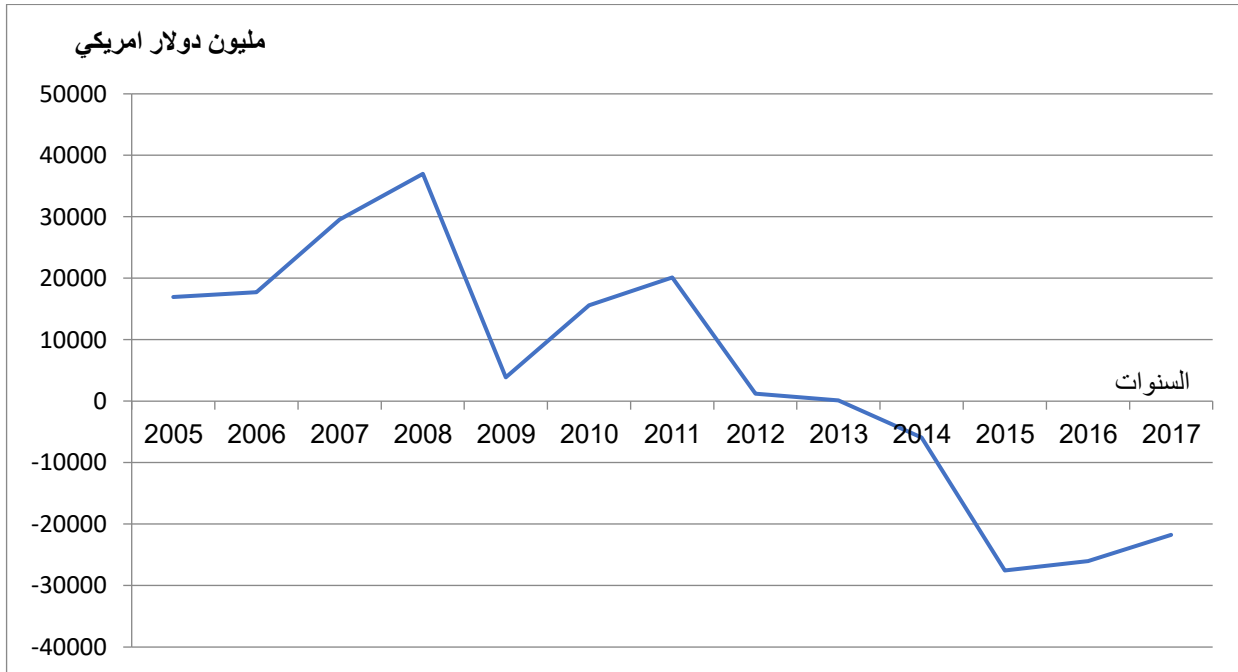
3- رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائر 2017/2005

الجدول 12:

السنوات	الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات
2005	16940
2006	17730
2007	29530
2008	36990
2009	3860
2010	15580
2011	20140
2012	1206
2013	130
2014	-5890
2015	-27540
2016	-26030
2017	-21760

المصدر: الاعتماد بيانات البنك الدولي

المنحنى 8:



المصدر: الاعتماد على بيانات الجدول أعلاه



الخاتمة

لقد تعاضم دور الاستثمار الاجنبي المباشر و اصبحت مصدر من مصادر التمويل الخارجي , و عنصر هام من عناصر النم والاقتصادي , لما يقدمه من خدمات للاقتصاد الوطني , و هذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين بدراسة هذا الموضوع من حيث طرق المعالجة و التدقيق في مزايا هذه الاستثمارات, ونضرا لأهمية هذا النوع من الاستثمارات فتحت الدول النامية و المتقدمة ابوابها امامه, كما تغيرت وجهة نظر دول العالم النامي للاستثمار الاجنبي المباشر حيث اصبحت من القضايا الضرورية التي تسعى الى جذبها , و اندفعت للبحث عن طرق و اليات لجذبه , باعتباره احد مفاتيح تحقيق النمو الاقتصادي

تعد الجزائر من الدول المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و محاولة استقطاب عدد كبير من الاستثمارات , و استغلال الامتيازات الناجمة عن الاستثمار الاجنبي المباشر

نتائج اختبار الفرضيات

بالنسبة لفرضية الاولى (توجد عدة نظريات مفسرة الاستثمار الاجنبي) و من خلال نتائج الدراسة توصلت الى ان الاستثمار الاجنبي له عدة نظريات منها التقليدية و الحديثة و الكنزوية و بالتالي تحققت صحة هذه الفرضية بالنسبة لفرضية الثانية (يساهم الاستثمار الاجنبي في زيادة النمو الاقتصادي) من خلال الدراسة توصلت الى ان الاستثمار الاجنبي يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي و ليس زيادة و منه ننفي صحة النظرية بالنسبة لنظرية الثالثة (يوتر الاستثمار الاجنبي بلايجاب على النمو الاقتصادي) من خلال الدراسة توصلت الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي و بالتالي تحققت صحة هذه الفرضية .

النتائج المتحصل عليها

من خلال الدراسة الحالية تم التوصل الى عدة نتائج نذكر منها

وجود علاقة مشتركة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2017)

يساهم الاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي لكن بنسبة ضعيفة و ذلك راجع الى ان الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات .

- وجود تأثير ايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
- التغير بوحدة واحدة في الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد سيؤثر ب 1.21 في نمو الاقتصادي
- عدم قدرة الجزائر على توفير المناخ الازم لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة
- وجود علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات

الاقتراحات

- القضاء على البيروقراطية و توفير الشفافية بالمعلومات و محاربة الفساد و الرشوة
- انشاء قاعدة بيانات احصائية على شبكة الانترنت من اجل توحيد مصادرها و اسنادها الى هيئة واحدة رسمية
- توفير الاستقرار السياسي و الامني لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر
- تنمية العنصر البشري و توعيته و الارتقاء بمستوى مهاراتها , خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الاكثر ملائمة لظروف المحلية
- ضرورة تطوير الاسواق المالية و البنية التحتية اللازمة للاستثمار الاجنبي , و تطوير العمل المصرفي
- افاق الدراسة
- من خلال ما بحثت عنه في هذه الدراسة و من خلال النتائج التي توصلت اليها , يتم اقتراح بعض المواضيع بحث مستقبلا و المتعلقة ب
- دراسة اثر الاستثمار الاجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر
- قياس و تحليل اثر التدفقات المالية و الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر

فائمة المصادر و

المراجع

قائمة المراجع بالعربية

قائمة الكتب و المذكرات

- أبو عبد الله علي سبتي- وسيلة إشكالية التنمية الاقتصادية المستدامة- مقدمة بالملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية. جامعة المسيلة نوفمبر 2009 .
- ثابت محمد ناصر-العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي- دار المنهج والتوزيع الأردن 2001
- جون ماينارد كينز- النظرية العامة للتشغيل و الفائدة- ترجمة الهام عيد روس, الطبعة الأولى. ابوظبي الإمارات العربية 2010 .
- جيل برتان للاستثمار الدولي . ترجمة علي مقلد- منشورات عويدات. بيروت 1982
- جيل برتان, للاستثمار الدولي . ترجمة علي مقلد- منشورات عويدات. بيروت 1982 .
- جيمس جورايني- الاقتصاد الكلي- الاختيار العام و الخاص. ترجمة عبد المفتاح عبد الرحمان, عبد الأعظم. دار النشر الرياض 1998 .
- حربي محمد موسى عريقات- التنمية و التخطيط الاقتصادي- الطبعة الأولى. دار البداية عمان 2016 .
- رفيق نجران- الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي. دراسة عاليه الجزائر توظيف اطروحة ودكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة 2008 .
- سالم تخنيق النحفي- اساسيات تعليم الاقتصاد- الطبعة الأولى- الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة 2000
- سعيد يحي- تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر- أطروحة الدكتوراه- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فسنطينة. الجزائر 2007 .
- سهيلة فريد النباتي- التنمية الاقتصادية لدراسات مفهوم شامل . دار الراية , عمان 2015 .
- شوقي جباري محمد محبوب الحدد- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا دراسة حالة تونس , ليبيا . مصر مجله مركز الدراسات الكوفة, المجلد واحد العدد 31 جامعة الكوفة العراق 2013 .
- صلاح الدين نامق- نظرية النمو الاقتصادي -دار المعارف . مصر 1966 .
- طاهر مرسي عطية- أساسيات إدارة الأعمال الدولية- الطبعة الأولى. دار النهضة العربية- القاهرة 2000 .

- عاشور كتوش- المحاسبة العامة- أصول و مبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني. ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر- 2003 .
- عبد الرحمن يسرى- تطور الفكر الاقتصادي -الدار الجامعية. مصر 1998
- عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الأعمال الدولية- جدوى المستثمرات المنتجة.
- عبد السلام ابو قحف- نظرية التدويل وجدول استثمارات الأجنبية-.
- عبد الكريم هباش- الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, غير منشورة. جامعة الجزائر.
- عبد المطلب عبد الحميد- النظرية الاقتصادية. دار الجامعية, مصر 2000 .
- عثمان عيسى العمري- المعضلات الاخلاقية و اثرها في تراجع اهداف عمليات الشركات متعددة الجنسيات. الأردن.
- عصام الدين مصطفى نسيم- النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو. دار النهضة العربية . مصر 1972.
- عمر صقر- العولمة و القضايا الاقتصادية المعاصرة- الإسكندرية. الدار الجامعية الإسكندرية 2003 .
- فليح حسن خلف -التنمية والتخطيط الاقتصادي -جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع .الأردن 2006
- لهام وحيد دحام- فعالية أداء السوق المالي والقطاع المعرفي في النمو الاقتصادي- المركز القومي للإصدارات القانونية. القاهرة 2013 .
- مايكل ايدجمان- الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية- ترجمه محمد ابراهيم منصور افرون .دار المريخ الرياض 1999
- محمد إبراهيم مهدي- فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2010- 2000. اطروحة الدكتوراه. جامعة الشلف 2013 .
- محمد احمد الدوري- التخلف الاقتصادي. ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر 1983 .
- محمد القرشي- التنمية الاقتصادية, نظريات وسياسات وموضوعات - الطبعة الأولى. الأردن 2007 .
- محمد بشير علية - القاموس الاقتصادي- المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت 1985 .
- محمد محمد للسيد احمد عامر- البديل الشرعي لمصادر التمويل الدولي المعاصرة في العالم الإسلامي. بيروت دار النشر 1999 .

- ✚ مرغاء لخضر - جوامع ليبية دراسة- مناخ الجزائر- مداخلة مقدمة لملتقى وطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار. جامعة قالمة. ديسمبر 2014 .
- ✚ مرفوق الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات متعددة الجنسيات – ترجمة علي محمد اتقى عبد الحسين- ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر 1986 .
- ✚ مصطفى بكر- تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✚ معهد السيد السعيد- الشركات عابرة قومية ومستقبل الظاهرة القومية. سلسلة عالم المعرفة- رقم 398 الكويت 2004 ص516 إلى 518.
- ✚ نزار سعد الدين العباسي-مبادئ الاقتصاد الكلي-الدار العالية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع.الأردن 2001
- ✚ هناء عبد الغفار-الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية. الصين بيت الحكمة. 2002 .

المراجع بالاجنبية

- ✚ Gregory Mankiw, Principales of Economies – wthed . Chaima
2007



فهرس المواضبع

	الشكر
	الاهداء
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول لإطار النظري واللغوي لدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر
6	المبحث1: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
6	مطلب1: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
6	فرع 1: تعريف الاستثمار.
6	فرع 2: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المنظمات
7	فرع 3: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين.
7	مطلب 2: دوافع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
7	فرع 1: دوافع التصدير.
8	فرع 2: دوافع الاستيراد.
9	فرع 3: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
10	المبحث 2: تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.
10	مطلب 1: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.
10	1: نظرية كلاسيكية
10	2: نظرية عدم كمال السوق
11	3: نظرية عدم الاحتكار
12	مطلب 2: معوقات و مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر
12	1: مزايا
13	2 : معوقات
14	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصاد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر
16	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي.

16	المطلب الأول: مفاهيم عامه حول النمو الاقتصادي.
17	1- مفهوم النمو الاقتصادي.
18	2- خصائص النمو الاقتصادي.
19	3- أنواع النمو الاقتصادي.
19	المطلب الثاني: محددات ومؤشرات النمو والاقتصاد.
20	1- محددات النمو الاقتصادي.
20	2- عناصر النمو الاقتصادي.
22	3- مؤشرات النمو الاقتصادي.
22	المبحث الثاني: أهم النماذج للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي.
22	المطلب الاول: النماذج النيوكلاسيكية والكلاسيكية والكنزية.
24	1- النموذج الكلاسيكي 1709-1772
26	2- النموذج الكنزي.
30	3- النموذج النيوكلاسيكي.
	المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي.
30	1- علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو في التفسير النيوكلاسيكي.
31	2- علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو في التفسير الجزئي.
31	3- علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو في التفسير الحديث.
	لفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو و واقعه في الجزائر.
34	● المبحث الأول: علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي.
34	المطلب الاول: أثره على العمالة والتجارة والاستثمار المحلي.
35	- فرع 01: أثره على العمالة.
35	- فرع 02: أثره على الاستثمار المحلي.
36	المطلب الثاني: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2017/2005
44	● المبحث الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي 2005/2017
44	المطلب الاول علاقة الاستثمار الأجنبي بالمناخ المحلي.

48	المطلب الثاني: اثر الاستثمار على ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
49	- أثره على الميزان التجاري.
50	- أثره على ميزان المدفوعات.
53	الخاتمة
56	قائمة المصادر و المراجع
	الملخص

الملخص

يعتبر لاستثمار لاجبني المباشر هو من أهم المصادر لتمويل في دول نامية و ذلك من خلال حركة رؤوس لاموال من دولة الى اخرى و خاصة الدول المضيفة و تعد الجزائر من الدول التي تهدف الى استقطاب الاستثمار لاجبني المباشر لأنها أهم عناصر القوية لدعم النمو لاقتصادي

resume

Il est considéré comme un investissement pour mon devoir direct. C'est l'une des sources de financement les plus importantes dans les pays en développement, à travers le mouvement des chefs de fonds d'un pays à un autre, en particulier les pays d'accueil. L'Algérie est l'un des pays qui vise à attirer les investissements pour mon devoir direct parce que c'est l'élément le plus important du fort soutien à la croissance économique